تطوير التحليل النقدي للسياسات العامة | 2021-2025

الفوضى السّامة: التّنازع على "السّرديات البيئية" بين المجتمعات المحلية المتضررة والبنى السّلطوية في العراق

صفاء خلاف

كانون الأول/ديسمبر 2025

مقدمة

يواجه العراق أزمة بيئية-تاريخية نشطة، تحولت خلال العقدين الأخيرين إلى تحدٍ وجودي، و"مشكلة اجتماعية" محل تنازع مستمر. ويجري هذا التّنازع في الغالب بشكلٍ سلميّ، وأحيانًا بعنفٍ، بين البيئات المحلية المتضررة التي تعبّر عن مظلوميّتها عبر المطالبة والمدافعة والمناصرة والاحتجاج، من جهة، والسّياسات والإجراءات السلطوية الآخذة في الاتساع، من جهةٍ أخرى. إذ تندفع هذه السياسات نحو تحجيم مظلومية السكان وقمع مطالباتهم وتحييدها؛ بهدف منع تحولها إلى "حراك اجتماعي" مؤثر يمكن أنّ يحفّز المزيد من السخط الشّعبي، بما قد يهدّد استقرار النظام السّياسيّ وبقائه.

يستدعي المدخل الأساس لفهم طبيعة التّنازع وكيفية إدارته توصيفًا عامًا للأزمة وتأثيراتها على المتضررين، بوصفهم أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمتلكون شرعية المطالبة والمناصرة والاحتجاج (claims-makers). إذْ يُفترض أن تصمّم السّياسات العامة البيئية استنادًا إلى مطالباتهم من أجل إنصاف مظلوميتهم، بدلًا من صياغة سرديات مهيمنة تهمل الأزمة وحجم المعاناة، وتضع صراعهم الشّرعي في منطقة تنازع مع الدولة وهياكل الحكم. تعمل السرديّات السلطويّة على تصوير حراك المتضررين، كمجموعات "شريرة" تسعى إلى هدم السّلم الأهلي والنّيل من الاستقرار الوطني، في حين يتبين من تحليل الوقائع المرتبطة بأشكال الأزمة المختلفة، أن الدّولة أو الحكومة أو بُنى النظام السلطوية غالبًا ما تعترف بهذه المطالب بوصفها "تهديدات أمنية"، وهو تصنيفٌ يقودها إلى تفعيل تدخلات قسرية ضد المتضررين، بدلا من التعامل مع مطالبهم على أنّها تعبير عن تدهور جودة الخدمات والحياة والمعيشة. بعبارة أخرى يُعد اعترافاً مشروطاً بمنطق الاحتواء (confinement) يهدف إلى تبرير دينامية القمع، أكثر من كونه مدخلًا لصياغة معالجات ناجعة. تتفاعل البُنى السلطوية في الغالب الأعمّ بسلبية مع المشكلات الناتجة عن الاختلال البيئي، بل وقد تلجأ أحيانًا إلى

اقتراح حلولٍ ترقيعيةٍ بغرض "التّهدئة"، لكنها تحيط استجابتها دائمًا بإجراءات استيعابية تستدعي المزيد من "الخنق والتضييق".[1]

تقترح هذه الورقة قراءة تفاعلية ومداولة تحليلية في إطار سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية لمشكلة التّنازع على تأطير "السرديات البيئية" بين المجتمعات المحلية المتضررة والبُنى السّلطوية المتعددة في العراق، سواءً كانت الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، أو جماعات المصالح داخل النظام المرتبطة بفاعلين إقليميين، أو شركات الصناعة النفطية التي تتسبب أنشطتها في تفاقم الأزمة البيئية. تبدو المشكلة البيئية والتنازع على السرديات وتأطيرها، نسيجاً شديد التداخل والتعقيد، نظراً للعوامل المتزامنة الاخرى، التي تمنح "النزاع" ابعاداً أكبر من مجرد "أزمة مظلومية اجتماعية" محلية تستدعي مساحات تفاوض مع السُلطات، أو تُلقي اللَّوم على ممارسات فاعلين إقليميين مثل دولتي المنبع ايران وتركيا. وبناءً على ذلك فإنّ الورقة تقترح تعريفًا معياريًا للمشكلة بوصفه مدخلا لسرد الوقائع الدالة على التأطير السلطوي والاستجابات المحلية المضادة له. وستقوم الدراسة بذلك عبر إلقاء الضوء على ثلاث تمظهرات رئيسة:

- أوّلا: أشكال التنازع بين الحيّز العام والبنى السلطوية.
- ثانيًا: تبادل أدوار الاتهام والمسؤولية، من الإطار المركزي العام إلى مساحات هامشية أكثر محلية.
- ثالثًا تحليل قدرات المجتمع المحلي على إنتاج تمثلات متمايزة للتعبئة البيئية لمواجهة ممارسات التقييد السلطوية.

وبناءً على ذلك، يمثل سَرْد الوقائع وتحليلها، هو الدَّالة والأداةَ الاساسية لفهم التأطير المنهجي لهذه الورقة.

مدخل لفهم وتوصيف الأزمة البيئية في العراق

التّطرف الحراري

سترتفع حرارة العراق خلال العقدين المقبلين بنحو درجتين، مقارنة بالارتفاع المتوقع لدرجة حرارة الكوكب المقدرة في الفترة المعيارية ذاتها بـ (1.5 م°)، وفقًا للهيئة الحكومية الدّولية المعنية بتغيّر المناخ (IPCC).[2] ما يعني أنّ التّغير الحراري العراقي سيكون أسرع بسبع مرات من متوسط المعدل العالمي، بحسب تقييم الأمم المتحدة السادس لتوقعات البيئة العالمية (GEO-6).[3] إلّا أنّ التوقعات المناخية الوطنية تشير في الوقت ذاته إلى زيادة حرارية مضطردة تتراوح ما بين (0.9 م°) منذ 2007، وقد تصل إلى (3.5 م°) العام 2100؛[4] لذا باتت أغلب مناطق البلاد تتعرض لإسقاط شمسي حارق لأكثر من 8 أشهر سنويًا، وسط ارتفاع حراري غير معياري يتخطى عتبة (60 م°) صيفًا في المناطق الجنوبية؛ بفعل شدة التّصحر والملوثات الغازية والإطلاقات الدّفيئة وميثان الصّناعة النّفطية.

الجفاف والتّصحر

صُنِّفَ العراق على أنه خامس دولة عالميًا تعاني من التأثيرات الشّديدة والمباشرة لتبدل المناخ، مع انخفاضٍ متوقع للهاطلات السّنوية بنحو 9% في العام 2025 وما يليه. ويحدث ذلك تزامنًا مع زيادة مستويات تملح

التربة والمياه إلى 50 ضعفًا،[5] والذي بدأت آثاره تتصاعد تدريجيًا منذ منتصف القرن الماضي. وفي الوقت نفسه، يدرج مؤشر نوتردام العالمي للتكيف (ND-Gain-2023) العراقَ كأكثر منطقة تعاني ضعفًا وهشاشة بيئية، في المرتبة 120 من أصل 187 دولة،[6] متموضعاً في قلب التأثيرات العنيفة للتطرف المناخي والنُدّرة المُطلقة للمياه السَّطحية والجوفية، فضلًا عن الإفراط الحراري الذي يتسبب بخسارة نحو 14.7% من مخزونات البلاد المائية نتيجة التبخر. ويأتي كلّ ذلك إلى جانب الجّفاف والتّصحر المتزامن مع قلة الأمطار واشتداد حدة العواصف الغبارية التي باتت تمتد إلى 220 يومًا في السّنة، حيث قدّرت معدلات تركيز الغبار المتساقط بنحو 80 ملم/م²/شهر، بينما معدل تساقط الأمطار صار أقل بكثير من الغبار؛ ما قلّص المساحات الصّالحة للزراعة إلى ما دون 13.5 مليون دونم،[7] قبالة توسع الأراضي المتصحرة إلى نحو 78,7% من مساحة البلاد.[8]

ندّرة المياه

أمّا عن التّدفقات الإقليمية المغذية لنهري العراق التاريخيين، دجلة والفرات، فما فتئت تتناقص إلى أقل من 10 أضعاف خلال 100 عام، حتّى باتت البيئة الوطنية على وشك الانهيار. فبعد أن سُجل في العام 1920 تدفقًا بـ 1350 م³/ ثانية، أضحى أقل من 150 م³/ ثانية في العام 2025، لاسيما منذ شروع دولتي المنبع، تركيا وإيران، في احتكار المصادر الهيدرولوجية ما بعد 2003. وبالتالي خسر العراق دخلًا مائيًا وفيرًا مقدرًا بـ(93.51 مليار م³ /سنة)، حتّى انخفض في عدة سنوات إلى العتبة الحمراء للفقر المائي بـ(26.07 مليار م³ /سنة)، مع أدنى خزين طوارئ في تاريخه بأقل من 10 مليار م³.[9]

التّناقص المتسارع في الأصول المائية، وضع العراق في المرتبة 39 كبلد مجهد مائيًا (Water Stress Index)، عند مستويات النّدرة الخطيرة بـ(3.7) نقطة من إجمالي نقاط المؤشر البالغة خمس نقاط، ومن المتوقع أن تصل الندرة في عام 2040 إلى (4.6)،[10] ما يعني جفافًا تامًا وشمسًا حارقة وبيئة سامة وتصحرًا ينهش مساحات واسعة من أراضيه (100 ألف دونم سنويًا)،[11] وتقلصًا مريعًا لاقتصاد المجتمعات الرّيفية لثلثي السّكان (29.7%)، الذي كان يسهم بنحو 20٪ من سوق العمل، و3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وفي ظلّ إلغاء المواسم الزراعية عامًا تلو آخر وتقليص أراضي الفلاحة إلى مليون ونصف المليون دونم فقط، فإن المجتمعات الزراعية المنتِجة باتت مهددة بالفناء والهجرة وتفكك نسيجها الاجتماعي وتدمير أنماطها الاقتصادية الكلاسيكية المرتبطة ببنية المجتمعات التقليدية، أو حتّى المجتمعات الجديدة الناشئة على امتداد ضفتي نهري دجلة والفرات كمناطق نشاط اقتصادي مديني/ ريفي في ظل النمو السّكاني (46 مليون نسمة)،[12] والزّيادة الحاصلة في الداخلين إلى سوق العمل. ويعني كلّ ذلك تراجعًا زراعيًا وتحطمًا لسلاسل الغذاء، وتزايدًا ملحوظًا لأنشطة حكومية وبشرية ضارة بهدف تقليل آثار الانقلاب المناخي والتدهور البيئي الناتج عن توسعة الصناعة الهيدروكربونية.

اقتصاد ريعي كثيف الكربون

ورغم مؤشرات التّنمية المتراجعة، واصلت الحكومة سعيها لزيادة الإنتاج كثيف الكربون لتمويل أنشطة الاقتصاد السياسي للبلاد، مستهدفة زيادة مخططة لإنتاج 8 ملايين برميل يوميًا بحلول 2027. تتعارض السعي لتوسعة الاقتصاد الكربوني مع السّردية الحكومية البيئية المتداولة ويقوّضها، بل ويفاقم من أزمة

الانبعاثات الكربونية وسط تراجع الغطاء الأخضر اللازم لـ"حبس الكربون" طبيعيًا. تعبّر خطط توسّع العراق في إنتاج المزيد من المستخرجات الهيدروكربونية عن تردّد هياكله الحكومية في تنفيذ تدابير فعّالة ضمن سياسات المناخ المتعلقة بجانب العرض (supply-side climate policies)؛ استجابةً لمخاوف ارتباط خفض الإنتاج بتناقص المدخول الوطني (GDP).[13]

يعدّ الاقتصاد الريعي النفطي، وفقًا لسردية النّظام السياسي، أداة حيوية لمنع حدوث المزيد من الاضطرابات الداخلية التي يحفزها سياقٌ يعتمل فيه الفساد والمحسوبية السّياسية والفقر والبطالة. ولذا فليس من المستغرب أن يكون العراق أحد أشد المعارضين لمقترح "الخفض أو التخلص التدريجي" من الوقود الأحفوري الذي طرحته الاتفاقية النهائية لمؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ بدءًا من (COP 28) .[14] إذ يصنف العراق كثاني، أو ثالث، أكبر دولة عالميًا من حيث حرق الغاز توازيًا مع روسيا وإيران، بما يعادل 17.7 مليار متر مكعب من الغاز خلال عام 2023،[15] وارتفع إلى 18 مليار متر مكعب في عام 2024،[16] بما يعادل حوالي 300,000 برميل من النفط يوميًا.[17] يأتي كل ذلك مقترنًا بأعلى مستوى من انبعاثات كربونية ومشاكل جودة هواء خطيرة،[18] مما جعل العراق مسؤولًا وحده عن حوالي 13% من كمية الغاز المحروق عالميًا،[19] مشكلًا انبعاثات غازية جوّالة تهدد البيئة الوطنية والإقليمية، في ظلّ مؤشرات مؤكدة على تدهور واضح في الصحة العامة للرأس المال البشري خصوصًا في البصرة وعموم جنوب البلاد.[20] وفي المقابل فإنّ السّردية الحكومية المعدة للتداول المحلي أو لصناع القرار الدوليين تخلو في الغالب من أي اعتراف بملوثات الاستخراج النفطي ومحروقات الغاز المهدورة، فيما يُمنع على المجال العام المحلي تداول أية معلومات أو الحديث عن آثار التّوسع النفطي والكربوني.

التنازع على تأطير "الأزمة" بين الحيّز العام والبنى السلطوية

لم تتفق الهياكل الحكومية العراقية المتعددة المعنية بالتّعامل مع المشكلة البيئية على تعريفٍ شاملٍ أو اعترافٍ كلي بها. إذ تحولت "البيئة" إلى رأسمال سياسي يستخدم لإضفاء المزيد من الشرعية على النظام أو لتبرير فشله، وأصبحت مجالًا للرّيع والتثبيت السياسي عبر توسيع الاستخراج النفطي أو عقود الغاز أو تجفيف الأهوار أو اتفاقية المياه مع تركيا، والأهم أنّها استُثمرت كأداةٍ للسيطرة الاجتماعية لتحييد المجتمعات المتضررة عبر القمع أو المساومة. بالتالي؛ ونظراً للسِّياق السياسي - السُلطوي الذي يؤطر المشكلة، تبدو نتاجاً لعلاقات القوة، والرَّيع، والتحكم بالموارد، فضلاً عن كونها تمظهراً لـ"مشكلة اجتماعية" و "سردية متنازع عليها"، بين البُنى السلطوية والمجتمعات المتضررة.

مازالت الوثائق الوطنية، على قلّتها، تتجاهل محفزات التّدهور البيئي المحلي، حيث تربطها مباشرةً بالمتغير المناخي العالمي. إذْ إنَّ السَّردية الرَّسمية المُجزَّءة تؤشِّر على تعمد حكومي لانتاج معرفة مناخية، تعمل على تحييد المجال العمومي المُتضرر في نقاش مشكلات نُدرة الموارد الهيدرولوجية، او التَّوسع المؤذي للصناعة الهيدروكربونية، بما في ذلك تدمير الموائل التاريخية التي يصعب تعويضها، مثل الاهوار والمناطق الرَّطبة المُدرجة على لائحة يونسكو للتراث العالمي.

تميل السلطة المركزية في سياقات بيئية مسيّسة إلى التخفيف من أعباء تحمل المسؤولية، عبر الدخول في شراكات شكلية محدودة مع عدد صغير ومقرّب من المنظمات الأهلية غير الحكومية، باعتبارها معارضة مطيعة (dutiful dissent)[21] لا تشكك في النّظام القائم، بل تتبنى السرديات الحكومية عبر الطابع التعاوني/ المطيع. وفي المقابل فإنّ المنظمات المتعاونة تُمنح مساحة نقاشٍ وتنظيم مؤتمرات وإصدار تقارير بتمويل أجنبي مُراقب؛ حتى يبدو المشهد البيئي العراقي تعدديًا. غير أنّ كلفة التواطؤ البيئي تحوّل العمل المدني إلى أداة ناعمة لتبرير السرديات وإدارة الخطاب البيئي، فيما تعرقل أو تؤجل، بالتواطؤ مع الدّولة والمانحين، إحداث أي تحولٍ حقيقي.

تتبع البنيتان السّياسية والبيروقراطية دينامية منحازة إلى "جماعات المصالح" داخل النظام، عبر التّجاهل الحكومي للاعتراف بكلّية الأزمة.[22] إذْ غالباً ما تعتبر السُلطة، المحاولات العمومية للتعبير عن الأزمة وتشخيصها على انها "تأثيرات خطابية بارعة"، لاسيما ما يتعلق بالضّرر الكارثي للصناعة البترولية والتلوث الكربوني، متعمدةً تناسي أو حجب "الحقائق المادية وثقل المعاناة"؛[23] مما يعرقل على نحوٍ دائمٍ وبنيوي وضع "تعريف" عملي محدد تبُنى على أساسه أجندة العمل البيئي.

لا يقتصر الحجب والتناسي على الترويج لوهم الوفرة وقدّرة التّجدد مع توسعة خطاب الإنكار فحسب، وإنما يذهب صوب عرقلة إنتاج معرفة مناخية موجهة أو مستنفرة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة. إنّ سردية النظام فيما يخصّ الأزمة البيئيّة تدور حول فكرة واحدة، وهي "الاعتراف بالأزمة المناخيّة كظاهرةٍ عالميّة مع إنكار المسببات البيئيّة المحلّية"، وهو ما سبق وأن أطلقنا عليه "العقيدة البيئيّة المضللة".[24] يمثل هذا التّعريف الجّانب المظلم من المعرفة المناخية المنتَجة حكوميًا التي تنشط في مسار تضليل المجال الوطني والمؤسسات الدولية المعنية بتغير المناخ على حدٍ سواء. إذ إنّ السّردية والسّياسات البيئية، المقترحة من جانب الهياكل الحكومية العراقية والمقدمة إلى منظومة التفكير الدولية بشأن التّغير المناخي، قائمة على تصورات بيروقراطية فارغة لا صلة لها بـ"حدّة الأثر البيئي" المتسارع،[25] وغالبًا ما تندرج ضمن ملء تعهدات العراق بتقديم خطط وبرامج، فقط من أجل الإفلات من اللّوم الدولي على بطء إجراءات البلاد للحد من التدهور.

يمكن الجّزم بأن تعهدات العراق البيئية البيروقراطية في هذا المسار تنبع من "التّحفيز الدولي" لا من تصورات وطنية قادرة على فهم المحنة البيئية التي تسقط فيها البلاد؛ وهو سقوطٌ يحدث بوتيرة أسرع من المعالجات البيروقراطية التي تتأثر بالاضطراب السّياسي والأمني؛ مما يجعل القضايا البيئية تتراجع إلى الخلف أو تتوقف. وكنتيجة للتحفيز الدولي أيضًا، عمل العراق على إنشاء كيانات ووحدات وطنية شكلية وهشة ما بعد 2003، استجابةً لخطط تسهيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. آخر مرة أنتج فيها العراق إستراتيجيته الوطنية لحماية البيئة في 2013، بالتعاون مع UNDP، والتي كان من المفترض تنفيذها بحلول العام 2017، لكنها أُهملت لنحو عقدٍ تقريبًا، ليتم تحفيز المبادرة مجددًا بفعل أممي في العام 2022، عبر إنتاج إستراتيجية خمسية جديدة (2023 - 2028) لا مؤشر على وجود تمويل حكومي واضح لتنفيذها.[26] بالنَّتيجة؛ فإنّ السرّديات الحكومية تستمر في اتّباع الرؤية نفسها بتحفيز دولي بطريقة إسقاطية (Top-Down) دون إطار

زمني إلزامي للتنفيذ، مع عزل ممتد للمتضرر المحلي، سواء من مرحلة صياغة الأجندة أو السرّدية، أو حين تكون الحلول أو سياسات التخفيفٍ مضرة أكثر من منفعتها للمحليين.

في إطار هذه المُداولة التحليلية في إطار سوسيولوجيا المُشكلات الاجتماعية، عن صراع "السَّرديات البيئية" بين المجتمعات المحلية المتضررة والمستويات السُلطوية في العراق؛ يُمكن اقتراح تعريف معياري للمشكلة على إنها:

> *مُشكلة اجتماعية عمومية، تُنتجُ إجهاداً وضغوطاً اقتصادية وتدميراً للموائل التاريخية، فضلاً عن مظاهر عُنفية مختلفة؛ تزامناً مع ارتفاع مستويات الهشاشة العامة، وتفككاً للمجتمعات المُستقرة، وتنافساً مضطرداً على الخدمات والفرص المتاحة؛ تتجلى أبعادها المختلفة، عبر تفاعل عوامل بيئية وطنية مثل التغير الحراري وندرة المياه وتوسع الصناعة النفطية واقتصاد الكربون، إلى جانب محدودية الاستجابة الحكومية وغياب أدوات التفكير والتخطيط المسبق لإدارة المخاطر في ظل تحديات تمويل خطط التَّكيف الوطنية.*

فرضت المُشكلة نفسها، لاسيما ما بعد العام 2003، لحظة انهيار نظام وصعود آخر بديل بقوة احتلال اجنبي، كوقائع يومية حياتية وفاعل مؤثر لا يُمكن تجاهله، في ظل اشتداد الحدَّة على السُّكان المحليين، وتأثيرها المباشر على احتياجاتهم المعيشية، أو الدّورات الاقتصادية التي ينخرطون فيها، أو حتّى نوعية الأمراض المستجدة التي باتوا يصابون بها؛ مما فرض تبدلًا في أنماط التّفكير الاجتماعي والعلاقة مع السلطات في وقتٍ مبكرٍ من نشوء النظام السّياسي الجديد.

تجلّت المظلومية الاجتماعية العامة في أولى تمثلاتها المطلبية بدءاً من العام 2010، عبر نقدٍ احتجاجي واسع في المحافظات الجنوبية، لاسيما مدينة البصرة، إزاء فشل جهاز الحكم في تأمين الحد الأدنى من التّغذية الكهربائية لمواجهة التّطرف الحراري خلال فصل الصّيف. ووجهت الاحتجاجات بقمع سلطوي عنيف أدى إلى سقوط قتلى وجرحى. وهكذا، صاغت تلك اللحظة الاحتجاجية المبكرة ، التي أضحت تقليدًا موسميًا، الملامح الأولى لتشكل سردية المجال العام العراقي إزاء مشكلاته البيئية. وهي سرديةٌ ظلّت تنمو وتتشكل ببطء مع التحاق فواعل أخرى، حتّى باتت أزمة مركبة متعددة الأبعاد، بدءًا من ندرة المياه، واشتداد فترات الجّفاف وطولها، وارتفاع وتيرة التّعرض السنويّ إلى عواصف ترابية وغبارية، فضلًا عن الهاطلات المطرية القصيرة والمدمرة غير المتوقعة خارج المواسم الأصلية، ووصولًا إلى تنامي الأثر الصّحي السّلبي للنشاط الصناعي الهيدروكربوني.

شكّلت هذه الفواعل مجتمعةً الخطاب العام لمفهوم "المشكلة البيئية" من طرف السّكان المحليين الذين انخرطوا بشكلٍ واضحٍ وفاعلٍ في احتجاجات موسمية ومناطقية وقطّاعية طيلة العقدين الأخيرين؛ للتعبير عن شعورهم العميق بالمظلومية، ومدى تأثيرها على أنماط حياتهم المتباينة. بالتالي؛ مالت الصِّياغة الاوضح للمطلبية أو المظلومية (claiming)، باتجاه تحميل مسؤولية فشل معالجة المُشكلة للبيروقراطية السُلطوية،

سواء الحكومات المحلية في المحافظات، او الاتحادية [المركزية] المسؤولة عن تعيين السّياسات العامة واجندتها واقتراح سُبل تمويلها.

عبَّرت القوة المطلبية العامة غير المنظمة عن نفسها على مدى سنوات طويلة، كحراكٍ جماهيريٍّ واسع (Macro-level)، لاسيما نموذج انتفاضة البصرة البيئية 2018،[27] التي كادت تسقط النظام السّياسي برمته، لكنها نجحت في إزاحة "حزب الدّعوة الاسلامية" عن استملاكه العرفي لرئاسة الحكومة المركزية منذ العام 2005، وجذبت الانتباه السُلطوي والدّولي بقوة إلى مشكلة بيئية تهدد حياة ملايين من السكان المحرومين.[28] القوة المطلبية العامة، أثمرت ايضاً عن نشاط أكثر تنظيمًا ومحدودية تبنته تمثلات أصغر (micro-level)، سواء بين منتجي المعرفة، من صحافيين وباحثين مستقلين (نموذج فريق تقصي الحقائق)،[29] أو نشطاء افراد ينتمون الى المجتمعات المتضررة نفسها (نموذج المدافعة لسُكان هور الحويزة)، أو من جماعات العمل الأهلي المُنظم – المنظمات غير الحكومية؛ أو المجتمعات الرِّيفية والزِّراعية القبلية والعشائرية التي قامت بتفويض ممثلين عنها، غالباً رجال دين (نموذج الاحتجاجات في مناطق شمال البَصْرة)، او بناء تحالفات اقليمية (نموذج منظمة حُماة دجلة). هذه المستويات الثَّلاث، منحت المطلبية العامة "شرعية" ومرونة اكبر لمواجهة السَّردية السُلطوية، وفسحت المجال امام بروز "مُطالبوا قضايا – claims-makers"، الذين يتبنون المطالبات الاجتماعية العامة ويعملون على توصيف/ تسمية الأزمة ومُسبباتها،[30] بما في ذلك تحفيز المتضررين للاهتمام بـ"المشكلة" وتبني مطالبات بشأنها،[31] باتجاه بناء حركة جماعية للتضامن حول القضية المشتركة.[32] في حالات نادرة، تحوَّل المطالبون الافراد الى "مفاوضين"، يديرون دفة الصراع مع السُلطات.

في المقابل؛ بَرَزت دينامية حكومية قائمة على "التَّناقض (contradiction) و"الإنكار (deniability)"، عبر اعتراف حكومي مُجزَّأ (fragmented)، وانتقائي (selective) للمشكلة، عبر تشطيرها الى "مُشكلات" لا تمت بصلةٍ لبعضها البَّعض، وتفتيت البُنية الكُلية للأزمة الى مستويات هامشية بُغية اضعافها وتشتيتها. علاوةً على ذلك، تأطير "المُشكلة" (problem framing) سياسياً، عبر إنتاج سرْدية سُلطوية تُسمي "الأزمة البيئية" الوطنية على أنها "أزمة سياقية"، تندرج ضمن أزمات البلاد المتفاقمة، بما يُمكن اعتباره تزييفاً للسِّياسة العامة، عبر اقتراح حلول تُنتج مشكلات أكثر تعقيداً، أو مقايضة المشكلات القائمة بأخرى جديدة،[33] الامر الذي يجعل المطلبية العامة الاصلية تتهاوى وتتداعى بمرور الزَّمن.

مثالاً على ذلك؛ فيما يتعلق بمجال الطاقة، حين تدَّعي الحكومة العراقية أنها تنتقل نحو طاقة أنظف، دون الاعتراف بالأزمة المُناخية الوطنية، بينما تستمر سرديتها وسياساتها العامة في إنكار تأثير ملوثات الصناعة النفطية على البيئة المحلية. مثال ثانٍ، حين تصيغ سرديّتها حول نقص المياه، عبر ربط النّدرة بالأزمة المناخية العالمية كمسبب، أو تحميل السّكان الحضريين والمجتمعات الزّراعية مسؤولية الهدر والاستهلاك غير الرّشيد، وأحيانًا عبر التّصويب خارجًا نحو دولتي المنبع، غالبًا ضد تركيا ونادرًا باتجاه إيران، في محاولةٍ لترحيل الأزمة من الحيّز الوطني إلى المستوى الإقليمي، حين يتماشى ذلك مع المنافع السّياسية لجماعات المصالح داخل النّظام.

الاتهام والمسؤولية: من الإطار المركزي إلى النطاق الأقرب

إذا ما فُسر الاحتجاج على أنه تجسيدٌ حي وفاعل للمطالبات العامة، وصياغة جماعية مؤثرة للتعبير عن المظلومية والرّفض، فضلا عن كونه بالضّرورة يجب أن يكون ضدّيًا باتجاه عامل حاسم لديه سلطة القرار والحكم، بما يؤكد تحميله الاتهام (blaming)، أو العجز عن تحمل المسؤولية، أو فشل سياساته المتصورة للتعامل مع الأزمة، فإن الحيز العام العراقي، نشط منذ عقد تقريبًا فيما يتعلق بالمشكلة البيئية، في إدارة تلك المطالبات، عبر تسمية الطّرف المسؤول والطّرف المتضرر، مقدّمًا نفسه كـ"ضحية" مقابل حزمة "أشرار".

وبمراقبة زمنية الاحتجاج وتكراره وتحليلهما، فإنّ الاحتجاجات الرّئيسة غالبًا ما انطلقت من الشعور العام بتفاقم المظلومية، لاسيما تجاه قضايا الخدمات الأساسية، كنقص الكهرباء وندرة المياه وتملّحها المرتبطين بـالتّطرف المناخي وسياسات دولتي المنبع (تركيا وإيران)، التي مثّلتها احتجاجات البصرة 2010 و2015 والانتفاضة البيئية 2018. وقد مهّدت انتفاضة 2018 وحفزت اندلاع الانتفاضة العامة على المستوى الوطني تشرين 2019، التي انزاحت من تمثيل المطالبة بالخدمات، الى التمثيل الواسع بضرورة تغيير النظام السّياسي. في سياق الفهم السوسيولوجيّ للأزمة، فإنّ دينامية الاتهام بالمسؤولية موجهة على نحو واضحٍ ومركزي نحو البيروقراطية السلطوية، سواء الحكومات المحلية في المحافظات أو الحكومة الاتحادية (المركزية) أو هياكل الدّولة التنفيذية، مع غياب أو فتور في تحميل مجلس النواب الإخفاق المزمن في سن قوانين الحد من التدهور البيئي، أو اتّخاذ إجراءات عملية فعالة لحفظ الحقوق المائية ضد السّياسات الإقليمية.

بموازاة ذلك، أدت الأزمة البيئية المستمرة إلى اتّباع نهج إشكالي من قبل النظام وبناه السلطوية تجاه ضبط التمردات البيئية، عبر إطلاق مقاربة تمييزية حادّة قائمة على المفاضلة والمقايضة، ما بين عدم قدرة العراق على ضبط حراك المجتمعات المحلية المتضررة من قسوة المتغيّر البيئي[34] التَّصورات المتخوفة من تحول العراق الى منطقة طاردة مناخياً يستحيل فيها الاستثمار في المستقبل المنظور.

يواجه المجتمع العام في بعض مناطق البلاد، لاسيما الجنوبية في البصرة ومناطق الأهوار (هور الحويزة في ميسان)، نشاطًا تدميريًا معادٍ للبيئة، بسبب التجفيف المستمر والصّامت مقابل توسعة النّشاط النفطي، دون الأخذ في الاعتبار أن تلك الأهوار باتت مهددة بشطبها من التراث العالمي، بعدما فقدت خصوصيتها البيئيّة. مركز التراث العالمي لليونسكو، في مراجعته الدَّورية في (2025)،[35] شدد على إن المشروعات النفطية تتعارض مع "وضع التراث العالمي". ومن المرجَّح أن تشطب (اليونسكو) في مراجعتها الدَّورية المُقبلة (2027)، هور الحويزة وبقية المواقع الرَّطبة العراقية بناء على مخرجات تقرير بعثة الرَّصد التفاعلي؛ لاسيما في ضوء التوصية المشتركة لبعثة رامسار الاستشارية، بالاتفاق مع مركز إعادة تأهيل الأهوار والأراضي الرطبة العراقية (CRIMW)، بضرورة أيجاد صيغة لازالة "الحويزة" من (Montreux Record)،[36] بسبب عمليات الاستخراج والنَّشاط النفطي.[37]

يتلاعب النظام بسّردية الأهوار حين أدرجها ضمن أجندة السّياسة الخارجية العامة في 2016، وقتما كانت مربحة سياسيًا له، لكنه حاليًا يسدل ستارًا من الغموض والتّعتيم على ما يحدث في المنطقة من ممارسات التّخريب والتّجفيف وتجويع السّكان المتبقين وتعطيشهم وحصارهم فيما يشبه "الإبادة البيئية"؛[38] لإرغامهم على الهجرة

للاستفراد بالمنطقة نفطيًا، بعدما اتّضح أنّه من المربح محوها ضمن الاقتصاد السّياسي للنظام. في المقابل تنشط سردية مضادة شجاعة مقاوِمة من طرف الأهواريين الذين كرسوا أنفسهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وعبر المنافذ الصحافية الدولية ومراكز الأبحاث، لفضح ممارسات النّظام، ومحاولة بناء شبكة مناصرة اجتماعيّة (Advocacy Social Network).

اصطدمت سردية الأهواريون بازدواجية سردية النّظام التي تبرر الممارسة الإبادية ضدهم، بدينامية "منافسة الضحايا"، بمعنى أنها تستثمر الهور لاستخراج المزيد من النفط من أجل تعظيم الموارد العامة الموجهة إلى خدمة النطاق الوطني الأوسع من المستفيدين. وذلك مقابل التّضحية بالأعداد القليلة المتبقية من الأهواريين الذين يرفضون مصادرة أراضيهم التاريخية واقتلاع جذورهم ومحو هويتهم الثّقافية. يتبين وفقًا لهذا النموذج حالة التّنازع المشتدة ما بين سردية مهيمنة وأخرى مضادة مقاومة.[39]

ومع العجز الواضح في إثبات إدانة الحكومة الاتحادية التي نجحت في التملص من المسؤولية، فقد ابتكرت مجتمعات الأهواريين مستوى جديدًا من السّردية الأضيق نطاقًا عبر تحميل شركات النفط الأجنبية (IOCs) مسؤولية التدهور البيئي في المنطقة. وبالتالي فإنّ المطالبات الاهلية قد أوجدت لها هدفًا مباشرًا وقريبًا، يعمل وينشط داخل بيئات تلك المجتمعات، بدلًا من توجيه اللّوم إلى الحكومة الاتحادية البعيدة في العاصمة، التي لم تنجح وسائل الضغط المحلية في إخضاعها للمحاسبة أو المساءلة. لذا حُجّم نطاق الاتهام من الأبعد (macro) المتمثل في المسؤولية السياسية للحكومة إلى النطاق الأقرب (micro) المتمثل في الشركات الاستخراجية. وهو تكتيك أكثر نجاحًا عبر تفعيل المفاوضة الجماعية (collective bargaining)،[40] بين سكان الموائل والمناطق المتضررة والشركات النفطية المستفيدة. لكن لا يعني ذلك، أن المظلومية تم الاعتراف بها، وحتى إنَّ المطالبات باتت أقرب الى التَّحقق.

ينطوي إنتاج المعرفة المناخية المستقلة في الحقل العراقي، بما يعني "التّرويج" للأزمة وصولًا إلى السّكان والمجموعات المستهدفة، على مخاطر التقييد والملاحقة القضائية والجّسدية والاختطاف والترهيب[41] لمن يمكن وصفهم بالمدافعين الأساسيين (primary definer).[42] مثالاً؛ تعرض الباحث الأكاديمي جاسم الأسدي إلى الاختطاف والتعذيب لمدة 15 يومًا في شباط/ فبراير 2023، بسبب أنشطته البيئية التي تتقاطع مع الاستثمارات النفطية والصناعية المضرة ببيئة الأهوار، وجهوده في إنتاج معرفة مناخية متخصصة موجهة إلى صناع القرار المحليين، وأصحاب المصلحة الدوليين. أو كنموذج منتج المعرفة الميدانية لناشطين بيئيين وملاحقتهم قضائيًا من قبل الهيئات الحكومية مثل وزارة الموارد المائية.[43] أو نموذج المطالب المحلي بإنصاف المظلومية، كاعتقال الناشط علاء البخاتري من قبل مديرية جرائم البصرة لمطالبته بمياه صالحة للاستخدام البشري واليومي.[44]

التّمثلات المتمايزة للتعبئة البيئية: مناورات كسر التّحييد

بما أنّ الحكومة وبنى النظام السلطوية لا تملك المزيد من المخرجات البيئية حتّى تقدمها كحلول الى المتضرر العام، أو حتّى الى المجتمع الدّولي، استنادًا إلى ما قدّمه العراق في مؤتمر باريس للمناخ ومؤتمرات الأطراف

(COP) اللّاحقة، من مخرجات قائمة على سردية بيئية مضللة؛ فإنها باتت تدفع بفرض المزيد من الضغط على المجتمعات المحلية لـ[التخفيف - mitigation] من الأزمة، وهو ما تعتقد الحكومة أنه ينسجم مع مبدأ [التَّكيف - adaptation]، دون التّوصل إلى فهم أو مراعاة حقيقية للمظلومية، أو حتّى النّظر بجدية إلى المطالبات العامة؛ ما يعني أن البيروقراطية الحكومية ومستوياتها السّياسية قد اتخذت قرارها بعدم التعامل مع الأزمة على أنها حزمة مطالب ومظلومية آخذة في الاتساع والنمو، بل تعاملها على أنها تهديدات أمنية أو أزمة سياقية مؤقتة، يمكن أن تحلها عوامل وفواعل مستقبلًا غير متاحة حاضرًا، كواحدة من ديناميات التَّفكير الغيّبي، الذي تبرع فيه مؤسسة الحكم العراقية، بدمج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلاد، بالنَّزعة الدينية التي تغلب على تصرفات وسياسات السُلطة، في محاولة لتشتيت تلك المطالبات، بجعلها نوعاً من التحدي الالهي القاهر، الذي يجب إن تتقبله المجتمعات المُتضررة بمزيد من الرضوخ للسّياسات الحكومية.

المُقاربة الوطنية الحكومية فَشَلت في إنتاج معرفة مناخية أو حلولاً معنية بالمطالب والتعبير عن المظلومية مع استمرارها في تحييد المجال العام وتكسير أدواته،[45] عبر سلسلة من فعاليات الأمنية التي تشمل الرّقابة والكتم، وتوسعة "المساحات التدخلية" لفرض "القمع البيئي"، فضلًا عن التعديات الجّسدية العنيفة والتهديدات غير المنظورة من طرف جماعات السّلاح أو البنى الأمنية المحوكمة ضد النشطاء والباحثين ومنتجي المعرفة، فضلًا عن المجتمعات المتضررة.

ونتيجةً لهذه الأطر السلطوية السّامة تجاه المجال العام ونشاطه البيئي، فإن دينامية المطالبة والتعبير عن المظلومية تتعرض إلى ضغوط مستمرة، وتخضع يومًا بعد آخر الى المساومة، كما في المناطق ذات النّشاط النفطي، حيث يُساوم السّكان مقابل سكوتهم، إذ تعطيهم السلطة مزيدًا من الوظائف (وهي أداة سابقة قد تخلّت السلطة عنها بسبب عجز الاقتصاد الرّيعي عن تمويل الموازنة العامة والزبائنية المفتوحة)؛ أو تُعرّضهم إلى القمع الأمني والتّهجير (أداة حالية أكثر فعالية من الاستقطاب بالوظائف)، في مقابل المزيد من التّلوث وتدمير اقتصاد الموائل الزراعية والتاريخية.

بشكل عامٍ، يمكن إدراج المطالبة والمظلومية ضمن الإطار الواسع للتعبئة البيئية[46] التي تتخذ أشكالًا متمايزة ومختلفة في العراق، سواءً في قالبٍ منظم ومرخص وهو الشكل الأول، وتمثله المنظمات الأهلية غير الحكومية (NGOs)، والتي تنقسم بدورها إلى منظمات خارج وداخل إطار السلطة، أو منظمات تشبيك مكتبي غير ميدانية. أما الشكل الثاني فيتجسّد في المجتمع الأهلي غير المنظم (أي القبائل والعشائر والعصبيات المناطقية). والثالث يمثله الفاعلون البيئيون الأفراد.

وظائفيًا، تعكس تلك الأشكال مدى القدرة على التحشيد، بين أدوات المواجهة والتّصعيد والمفاوضة والحوار مع المجتمعات المتضررة، والانخراط مع السلطة وتبني سرديتها البيئية، أي العمل من داخل أطر السلطة لا من خارجها. وفي المقابل تنشط حراكات بيئية جماعية أهلية غير منظمة تواجه سياسات الحكومة وتنتقدها بشدة. وعلاوة على كلّ ذلك فهناك حركة النشطاء الأفراد الذين يستعرضون المظلومية البيئية بداعي الإحساس بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم وأسرهم عبر منصات التواصل الاجتماعي. بالمُحصلة، تفرز تلك الأشكال ايضاً

تداخلاً عضوياً واشتباكاً واضحاً ما بين مفهومي "المتعهدون – cause entrepreneurs" و"المطالبون – claims-makers"، إذ يتبين بوضوح إن المنظمات الأهلية غير الحكومية (NGOs)، أقرب او تنشط في القضايا البيئية بصفتها (cause entrepreneurs)، نظراً لطبيعتها المؤسسية والتنظيمية، بينما المجتمع الأهلي غير المُنظم (القبائل والعشائر والعصبيات المناطقية) والفاعلين البيئيين الافراد، يميلون أكثر لاعتبارهم (claims-makers). لكن، في أحداث عديدة، تتداخل وظيفية كلاً من المفهومين، بأن يتحول "المتعهدين" الى "مطالبين" أو العكس تماماً، خصوصاً حينما تتخذ المطالبات البيئية طابع النزاع طويل الأمد، وتستلزم جهود تحشيد وتفاوض مضنية، وصداماً مع سرْدية النظام وبُناه السُلطوية البيئية والامنية.

وعلى صعيدٍ آخر، لا يُقدم المانحون الدوليون منحاً او دعوماً مالية الى المنظمات غير الحكومية المحلية، ما يتصل برفض أو معارضة الوقود الأحفوري أو حتى عقد أنشطة توعوية، وذلك لسببين يرتبط بعضهما البعض، لجهة ان "المعارضة الاحفورية" غير مدرجة على اجندة المانح الدولي، الذي ايضاً لا يدعم تمويل أي نشاط تصادمي على صلة مباشرة بالاقتصاد السّياسي للدّولة. بالتالي، تبرز سردية متأثرة باشتراطات خارجية وغير وطنية. لذا يُفرض على الفاعل البيئي المحلي اختيار فعاليات بيئية بعيدًا عن قطاع الاستخراج.

وفي ضوء العوائق والمخاوف، فإن التعبئة البيئية المنتجة من قبل منظمات غير حكومية باتت محجّمة ومقيّدة بالقمع الحكومي وحجب التمويل الدولي. ولذا فقد اتّجه المجتمع الأهلي غير المنظم، كأفراد مُستقلين ينشطون بيئيًا ويمارسون أدوار التعبئة، إلى تنظيم حملات مناصرة بيئية أو نشر وقائع التلوث الاستخراجي لإبلاغ الرأي العام، كواحدة من نتائج "القمع البيئي" وصمت المنظمات غير الحكومية. غالبًا ما تستهدف تلك الحملات الفضاء العام الالكتروني.

تؤشر الاستجابة الضعيفة لحملات المناصرة البيئية الفردية، التي غالبًا ما تكون إلكترونية، إلى تهشم قدّرة المجتمعات المحلية الحضرية على إحداث تغيير عبر الممارسات السّلمية خارج قوة التحشيد الجماعي، قبالة نجاح الفضاءات العشائرية التي تستطيع بقوة التضامن التلقائي بين أفراد وعناصر القبيلة الواحدة، أو التحالفات القبلية الناشئة في مناطق تتعرض لفواعل التدهور المناخي والتردي البيئي، على تنظيم مدافعات بيئية أكثر تحديًا وقوة، ترغم أحيانًا السلطات على التفاوض، مثل نموذج الحراك المجتمعي-العشائري في مناطق شمال البصرة.

في النموذج العراقي؛ يُمَكِّن التشبيك البَيْني القائم على الروابط القرابية التقليدية (القبلية/ العشائرية/المناطقية)، على إحداث تغيير أكثر قوة، ومدّعاة للاستجابة من قبل السُلطات. بمعنى إن المُجتمع الأهلي غير المُنظم، يملك أدوات تأثير اقوى من المجتمع المُنظم – المنظمات غير الحكومية. تلعب مستويات متعددة من المؤثرين داخل المُجتمع الأهلي غير المُنظم، على احداث تعبئة مؤثرة، مثل الوجهاء، رجال الدِّين، شيوخ العشائر، النشطاء المتعلمين المتحفزين للدفاع عن مصالح القبيلة/ المنطقة. بيّنما النُشطاء البيئيون الافراد غالباً ما يكونون مُجردين من قوة الدَّعم القرابي، لكنهم يعززون موقعيتهم (positionality) بقوة المُحاججة، والسَّرد الوقائعي للتدهور البيئي والتلوث، وقدرتهم على الوصول الى اعداد اكبر من المتابعين

المتضامنين، خارج الفضاء المكاني المحدود للمُشكلة، عبر تصعيدها الى المستوى الوطني، بما يُمهد الى اعتبارها سياسة عامة.

---

[1] Emmanuel Henry, *Amiante. Un scandale improbable : sociologie d'un problème public*, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2007, available at https://books.openedition.org/pur/12719

[2] The Guardian, "Climate crisis 'unequivocally' caused by human activities, says IPCC report", 25 August 2021, available at https://www.theguardian.com/environment/2021/aug/09/climate-crisis-unequivocally-caused-by-human-activities-says-ipcc-report; and Intergovernmental Panel on Climate Change, "Climate change widespread, rapid, and intensifying", 9 August 2021, available at https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/

[3] UNEP, *Global Environment Outlook 6 (GEO-6)*, 2019, available at https://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6

[4] وثيقة المساهمات المحددة وطنيًا للعراق بشأن تغير المناخ(NDC) ، وزارة البيئة العراقية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، ص. 6.

[5] Leon McCarron, "The Last of the Marsh Arabs", *Noema Magazine*, 19 October 2021, available at https://www.noemamag.com/the-last-of-the-marsh-arabs/

[6] مبادرة التكيف العالمي لجامعة نوتردام العالمية، 2023، متاح على https://gain-new.crc.nd.edu/country/iraq

[7] االإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، آب/ أغسطس 2022، متاح على https://cosit.gov.iq/documents/environment/stat/....pdf

[8] نسبة الأراضي المتصحرة والمهددة بالتصحر في العراق، مجلس النواب العراقي – دائرة البحوث، حزيران/ يونيو 2022، متاح على https://iq.parliament.iq/wp-content/uploads/2023/03....pdf انظر أيضًا: وزارة التخطيط، "ارتفاع مساحة الأراضي الصحراوية في العراق خلال 2024"، *روج نيوز*، متاح على https://rojnews.news/ar/?p=249680

[9] "العراق يواجه أدنى مستويات مخزون المياه في البلاد منذ 80 عامًا"، *فرانس 24*، 25 آيار/ مايو 2025، متاح على https://www.france24.com/ar/...

[10] World Resources Institute, "Ranking the World's Most Water-Stressed Countries in 2040", 2025, available at https://www.wri.org/insights/ranking-worlds-most-water-stressed-countries-2040

[11] يقيس العراق مساحاته الزراعية على أساس الدونم، وهي أداة قياس عثمانية تساوي في العراق 2,500م²، أي أكبر مما يعادله في سوريا ولبنان وفلسطين والأردن وهو 1,000م².

[12] "نتائج نهائية.. عدد سكان العراق يتجاوز 46.1 مليون نسمة"، *روداوو نيوز*، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، متاح على https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/261120251

[13] صفاء خلاف، "التحول الأخضر في العراق: سياسة «التناقض والإنكار»"، *جدلية*، تموز/ يوليو 2025، متاح على https://www.jadaliyya.com/Details/46771

[14] صفاء خلاف، "مشاركة العراق في مؤتمرات الأطراف (COP): العقيدة البيئية المضلّلة"، *مبادرة الإصلاح العربي*، كانون الثاني/ يناير 2025، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/...

[15] مجموعة البنك الدولي، *تقرير تتبع حرق الغاز العالمي*، 2023، متاح على https://goo.su/JJkQZR0

[16] طارق زياد الجميلي، "حرق الغاز المصاحب في العراق"، *المنتدى العراقي للنخب والكفاءات*، تموز/ يوليو 2025، متاح على https://iraqi-forum2014.com/committees-ar/industry-and-energy/i2972025/

[17] غاز أوتلوك، "خبراء: تنظيف حرق الغاز في العراق ضروري لخفض الانبعاثات"، متاح على https://gasoutlook.com/ar/...

[18] بغداد سابع أكثر مدن الشرق الأوسط تلوثًا في الهواء"، *روداوو نيوز*، 22 تموز/ يوليو 2025، متاح على https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/22072025

[19] مجموعة البنك الدولي، *تقرير تتبع حرق الغاز العالمي*، 2025، متاح على https://thedocs.worldbank.org/en/doc/.../original/Global-Gas-Flaring-Tracker-Report-July-2025.pdf

[20] توصل تحقيق لـ BBC إلى إن حالات الاصابة بأنواع مختلفة من السرطان في البصرة، ارتفعت بنسبة 20٪ أعلى من المعدلات الطبيعية بين عامي 2015 و2018 وفقا لتقرير مسرب لوزارة الصحة العراقية الذي ألقى باللائمة على تلوث الهواء. فيما أكدت وثيقة مسربة أخرى من دائرة صحة البصرة أن معدل الإصابة بالسرطان أعلى بثلاث مرات من الأرقام الحكومية المعلنة. انظر: شركات نفط عملاقة تخفي كميات هائلة من الانبعاثات الغازية السامة، ايسمى ستالارد و أوين بينيل و جيس كيلي، بي بي سي نيوز، أيلول/ سبتمبر 2022، متاح على https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63067804

[21] K. O'Brien, E. Selboe and B. M. Hayward, "Exploring Youth Activism on Climate Change: Dutiful, Disruptive, and Dangerous Dissent", *Ecology and Society* 23, no. 3 (2018).

[22] أي أنها من المفترض أن تعترف بكل المسببات الوطنية التي تسهم على نحو فعال في تفاقم التدهور البيئي.

[23] Éric Neveu, "L'analyse des problèmes publics: Un champ d'étude interdisciplinaire au cœur des enjeux sociaux présents", *Idées économiques et sociales* 190, no. 4 (2017), available at https://doi.org/10.3917/idee.190.0006 (Neveu, 2017)

[24] صفاء خلف، "مشاركة العراق في مؤتمرات الأطراف (COP): العقيدة البيئية المضلّلة"، *مبادرة الإصلاح العربي*، 9 كانون الثاني/ يناير 2025، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/...

[25] صفاء خلف، "تغيّر المناخ وأزمة المياه في العراق: مؤشرات الهشاشة وحدّة الأثر البيئي"، *السفير العربي*، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، متاح على https://assafirarabi.com/ar/47760/2022/10/02/...

[26] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تحديث الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية"، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، متاح على https://www.undp.org/ar/iraq/stories/...

[27] صفاء خلف، "انتفاضة البصرة تهزّ أركان العراق"، *أوريان 21*، 10 أيلول/ سبتمبر 2018، متاح على https://orientxxi.info/article2622

[28] هيومن رايتس ووتش، "«البصرة عطشانة»: تقاعس العراق عن معالجة أزمة المياه"، 22 تموز/ يوليو 2019، متاح على https://www.hrw.org/ar/report/2019/07/22/331987

[29] المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي، "تقرير فريق تقصي الحقائق بشأن الوضع الإنساني في البصرة"، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، متاح على https://ar.iraqicivilsociety.org/?p=5825

[30] Neveu, 2017

[31] A. Buday, *Social Progress and Social Problems*, Grand Valley State University, 2022, available at https://pressbooks.gvsu.edu/soc105/

[32] David S. Meyer, *The Politics of Protest: Social Movements in America*, Oxford University Press, New York, 2007, available at https://archive.org/details/politicsofprotes0000meye/mode/2up

[33] Neveu, 2017; Carol Bacchi, *Analysing Policy: What's the Problem Represented to Be?*, Pearson Education, Sydney, 2009, available at https://books.google.fr/books/about/Analysing_Policy.html?id=wsSfPgAACAAJ

[34] **صفاء خلف**، "العراق. 'لا حياة لنا بدون ماء'"، *أوريان 21*، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، متاح على https://orientxxi.info/article5176

[35] UNESCO World Heritage Centre, *The Ahwar of Southern Iraq: Refuge of Biodiversity and the Relict Landscape of the Mesopotamian Cities (Iraq)*, Decision 47 COM 7B.61, 47th session of the World Heritage Committee, 2025, available at https://whc.unesco.org/en/decisions/8785

[36] Ramsar Convention Secretariat, *The Montreux Record and the Ramsar Advisory Missions*, Ramsar Information Paper no. 6, 2007, available at https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/library/info2007-06-e.pdf

[37] Clayton Rubec and Lew Young, *Report on a Ramsar Team Visit to the Al-Hawizeh Ramsar Site*, Secretariat of the Convention on Wetlands, February 2014, available at https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/library/report_of_ramsar_team_iraq_140815.pdf

[38] Azhar Al-Rubaie, Sara Manisera and Daniela Sala, "L'ecocidio in Iraq – Come le grandi aziende del petrolio stanno desertificando il Paese", 4 June 2025, available at https://irpimedia.irpi.eu/iraq-ecocidio-paludi-hawizeh-per-estrazione-petrolio/

[39] Elizabeth A. Shanahan, Michael D. Jones, Mark K. McBeth and Claudio M. Radaelli, "The Narrative Policy Framework", in *Theories of the Policy Process*, Routledge, 2018.

[40] وفقًا لمفهوم بياتريس ويب، انظر:
Sidney Webb and Beatrice Webb, "The Method of Collective Bargaining", *The Economic Journal* 6, no. 21 (1896), available at https://doi.org/10.2307/2956764

[41] هيومن رايتس ووتش، "العراق: النشطاء البيئيون يتعرضون للتنكيل"، 23 شباط/ فبراير 2023، متاح على https://goo.su/2rAhfoN

[42] Nick Anstead and Andrew Chadwick, "A Primary Definer Online: The Construction and Propagation of a Think Tank's Authority on Social Media", *Media, Culture & Society*, 2017, available at http://eprints.lse.ac.uk/69628/

[43] وزارة الموارد المائية، "رفع دعوى قضائية بحق الناشط البيئي رعد حبيب الأسدي بتهمة رمي الغير بما يخدش شعوره"، صفحة هوانا عراقي على فيسبوك، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، متاح على https://www.facebook.com/share/p/1Cx7GKUi3C/

[44] "اعتقال ناشط من قبل مديرية جرائم البصرة بسبب مطالبته بالماء"، *روج نيوز*، 10 تموز/ يوليو 2025، متاح على https://rojnews.news/ar/?p=231935

[45] صفاء خلف، "السلطة المضادة في العراق: تفكيك المجال العام وتكسير أدوات الحراك الاجتماعي"، *جدلية*، نيسان/ أبريل 2025، متاح على https://www.jadaliyya.com/Details/46649

[46] صفاء خلاف، "التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغيّر المناخ"، *مبادرة الإصلاح العربي*، 25 آيار/ مايو 2023، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/...